# المفاوضة الجماعية والأجور

*زافيريس تزاناتوس*

عُرض خلال دورة منظمة العمل الدولية
**سياسات الأجور في البلدان العربية**
**17-20 أيلول/سبتمبر 2012**
**عمان**

# هل يتراجع الأداء الإقتصادي كلّما ازدادت المفاوضة الجماعية؟

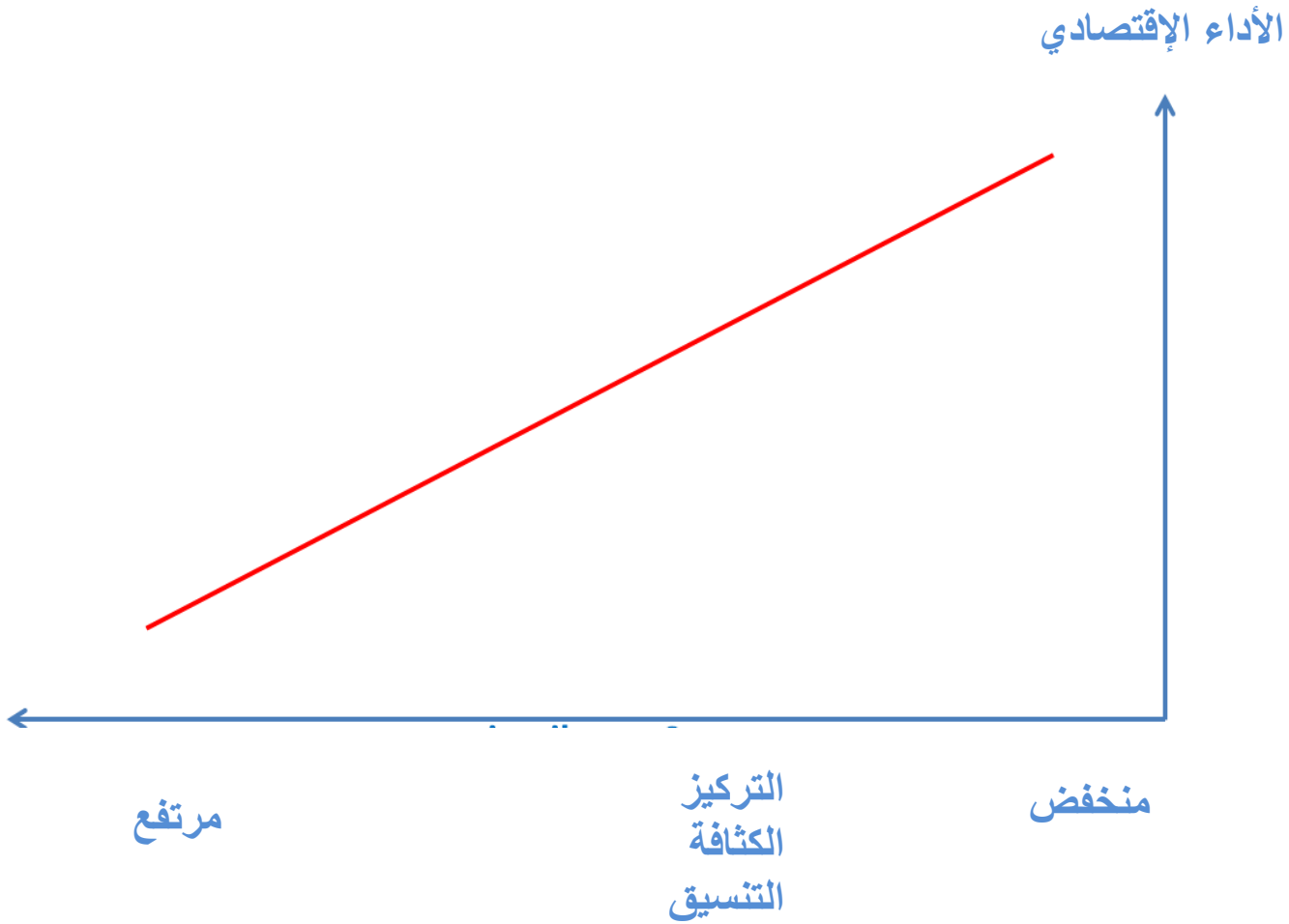

# يجب أن نفهم أولًا:

- ما هي "النقابات العمالية"؟
- كيف تتعامل مع أصحاب العمل (المفاوضة الجماعية)
- في أيّ نوع من الإقتصادات؟
- تحت سلطة أي نوع من الحكومات؟

**سؤال أساسي:** كيفية عزل أثر أو آثار كلّ من أو جميع العناصر الواردة أعلاه؟

# تصميم العرض

- في المنهجية
  - تعريف، خصوصية البلد، التطبيق
- إكتشف تأثير المفاوضة الجماعية في حال وجودها:
  - يختلف التأثير هنا عمّا يحصل عند إدخال المفاوضة الجماعية إلى النظام المُعتمد
- إستخدم المراجع المهنية فقط وابحث عن خلاصات قابلة للتطبيق على المدى البعيد
  - قد تكوّن صورة مختلفة إذا ما نظرت إلى القضايا الحالية بناءً على ما تفيد به وسائل الإعلام
- الخلاصة:
  - التعميم صعب من حيث المنهجية
  - ولكن من الممكن استقاء بعض الخلاصات
  - الحاجة إلى المزيد من المعلومات والمعارف والوضع يتغيّر مع مرور الوقت

# بالإستناد إلى زفيريس تزاناتوس وتوكي أيدت

كتاب

- 2002: “Unions and Collective Bargaining: Economic Effects in a Global Environment”. World Bank (Publisher)

مقالات

- 2003: „Makroökonomische Effekte Gewerkschaftlicher Organisierung und Kollektiver Verhandlungen’’ in in FGW - Forschungsgesellschaft für Wohnen, Bauen, und Planen GmbH (Editor): Publikationstreihe “Förderung des Wohnungswesens in Österreich-Teil 4, (FGW-Schriftenreihe Nr. 156), Vienna, Austria
- 2005: “The Costs and Benefits of Collective Bargaining” Working Paper in Economics No. 0541. Cambridge University
- *2006: “Unions and Microeconomic Performance: A Look at What Matters for Economists (and Employers)”, International Labor Review (in folder).*
- *2008: “Trade Unions, Collective Bargaining and Macroeconomic Performance”, Industrial Relations Journal (in folder).*

إلى جانب مراجع أخرى

# 1. الحسنات والسيئات

# لمَ لا نلجأ إلى المركزية؟

- تزيد المركزية من خطر الإضراب العام والضغوطات ذات الصلة بالأجور
  - إنّ إستبدال العمّال في حال إعلان الإضراب أسهل على شركة واحدة مما هو على قطاع كامل أو بلد برمته.
- مع زيادة تركيز المفاوضة، يتراجع الضغط التنافسي لأنّ الشركات المتوحدة أقلّ عرضة لخسارة حصتها من السوق (الطلب على السلع أقلّ مرونة على مستوى القطاع مما هو على مستوى الشركة).
  - ما يرفع من ضغط الأجور ويؤدي إلى تفاقم البطالة.
- يؤدي خفض انتشار الأجور إلى سوء توزيع الموارد في الاقتصاد وتراجع المخرجات لأن خفض انتشار الأجور يؤدي إلى فصل الأجر عن شروط الإنتاجية المحلية.

- ضغط الأجور يحدّ من تحفيز العامل على الاستثمار في المهارات وبذل الجهود في العمل واختيار الوظائف في القطاعات العالية الإنتاجية.

- إن المفاوضة الناجعة (زيادة الأجور والتوظيف والمنافع الخاصة بالعمل) تكمن في المفاوضة اللامركزية.

- تؤدي المفاوضة المركّزة إلى تراجع التعاون في مكان العمل وغيره من النشاطات التشاركية بين النقابات والعمّال.

# ولكن هل للامركزية إيجابيات؟

1/ **العوامل الخارجية الخاصة بسعر المدخلات:** تؤدي مكاسب الأجور اللامركزية إلى ارتفاع أسعار المنتجات ما يؤدي إلى زيادة كلفة المدخلات الحقيقية للشركات الأخرى.

2/ **العوامل الخارجية المالية:** تسبب مكاسب الأجر اللامركزي البطالة ويتحمّل جميع المكلفين بالضرائب عبء كلفة تعويضات البطالة وليس الأشخاص المعنيين في عملية تحديد الأجور وحسب.

3/ **العوامل الخارجية الخاصة بالبطالة:** تؤدي مكاسب الأجور اللامركزية إلى ارتفاع البطالة في شكل عام ما يزيد من صعوبة إيجاد فرص العمل للعمّال العاطلين عن العمل.

4/ **العوامل الخارجية الخاصة بالحسد:** تساهم مكاسب الأجور اللامركزية في بروز مشاعر الحسد والغيرة بين العمال.

5/ **العوامل الخارجية الخاصة بالمستهلك:** تنعكس مكاسب الأجور اللامركزية في ارتفاع سعر المنتج ما يؤدي إلى تراجع الأجر الحقيقي لجميع العمال.

6/ **العوامل الخارجية الخاصة بكفاءة الأجر:** على المستوى اللامركزي، تتمتّع الشركات بحافز للعمل على رفع أجر عمّالها بهدف زيادة حماسهم على العمل.

# 2أ. الصعوبات المنهجية

1. ما هي "النقابات العمالية" و ماهي "المفاوضة الجماعية"؟
2. هل يلعب أصحاب العمل دورًا في هذه المعادلة؟
3. ما هو دور الحكومات؟
4. ما الفرق الذي يُحدثه وضع الإقتصاد؟

# "النقابات العمّالية؟ أي نوع من النقابات العمالية"؟

- كثافة النقابة
  – النسبة المئوية للعمال المنخرطين في النقابة
- تغطية النقابة
  – النسبة المئوية للعمّال المشمولين بتغطية الإتفاقات الجماعية
- الإجراءات الأخرى
  – مثل المنشآت المحصورة بالعمال المنخرطين في النقابة ومؤشر قوة النقابات القطاعية الظاهرة، إلخ.

# تنسيق المفاوضة
# ماذا تعني؟

- الكثافة النقابية
- المركزية النقابية
- مركزية صاحب العمل
- مستوى المفاوضة
- التنسيق الغير الرسمي
- التشاركية
- عناصر أخرى (مفاوضة نموذجية، مؤشرات، إلخ...)

# تنسيق المفاوضة

أ. **التركيز النقابي:** قدرة إتحاد النقابات العمالية الوطنية على التأثير على مستويات/أنماط الأجور في الإقتصاد.

ب. **الكثافة النقابية:** تكون الكثافة النقابية مرتفعة إذا كان "عدد قليل" من النقابات يمثّلون العمّال في المستوى التفاوضي ذات الصلة.

ج. **تركيز صاحب العمل:** قدرة إتحاد أصحاب العمل الوطني على التأثير على مستويات/أنماط الأجور في الاقتصاد.

د. **مستوى المفاوضة:** تحصل المفاوضة الجماعية على مستويات عدّة: على مستوى الشركة ومستوى القطاع والمستوى الإقليمي/الوطني.

ه. **التنسيق الغير الرسمي:** (1) المشاورات الغير الرسمية على مستوى القطاع أو المستوى الإقليمي أو الوطني بين النقابات والشركات. (2) *نمط المفاوضة* (إستعارة إتفاق معتمد في قطاع مهيمن وتطبيقه في القطاعات الأخرى).

و. **التشاركية:** مزيج من (1) كثافة نقابية مرتفعة وتغطية واسعة للمفاوضة وارتفاع مستوى التركيز/الكثافة النقابية والخاصة بصاحب العمل و(2) الشراكة الإجتماعية بين منظمات العمّال وأصحاب العمل الوطنية والحكومة.

ز. **جوانب أخرى:** تتضمّن مختلف أشكال إجراءات فضّ النزاع ونسبة العمّال المنخرطين في النقابة والمُستخدمين في القطاعات الخاضعة إلى التنافس الدولي والكثافة النقابية.

# الصلة شبه معدومة بين نسبة العمّال
# (أ) الذين ينتمون إلى النقابة
# و(ب) الذين يتقاضون أجورًا تتأثر بالمفاوضة الجماعية

| | الكثافة النقابية | | | تغطية المفاوضة | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| البلد | 1970 | 1980 | 1994 | 1980 | 1990 | 1994 |
| أستراليا | 50 | 48 | 41 | 88 | 80 | 80 |
| النمسا | 62 | 56 | 42 ↓ | 98 | 98 | 98 |
| بلجيكا | 46 | 56 | 54 | 90 | 90 | 90 |
| كندا | 31 | 36 | 38 | 37 | 38 | 38 |
| الدنمارك | 60 | 76 | 76 | 69 | 69 | 69 |
| فلندا | 51 | 70 | 81 | 95 | 95 | 95 |
| فرنسا | 22 | 18 | 9 | 85 | 92 | 95 |
| ألمانيا | 33 | 36 | 29 ↓ | 91 | 90 | 92 ↑ |
| إطاليا | 36 | 49 | 39 | 85 | 83 | 82 |
| اليابان | 35 | 31 | 24 | 28 | 23 | 21 |
| هولندا | 38 | 35 | 26 | 76 | 71 | 81 |
| نيوزيلندا | غير متوفر | 56 | 30 | 67 | 67 | 31 ↓ |
| النروج | 51 | 57 | 58 ↑ | 75 | 75 | 74 |
| البرتغال | 61 | 61 | 32 | 70 | 79 | 71 |
| إسبانيا | 27 | 19 | 19 | 76 | 76 | 78 |
| السويد | 68 | 80 | 91 | 86 | 86 | 89 |
| سويسرا | 30 | 31 | 27 | 53 | 53 | 50 |
| المملكة المتحدة | 45 | 50 | 34 | 70 | 47 | 47 |
| الولايات المتحدة | 23 | 22 | 16 | 26 | 18 | 18 |
| المعدّل | 43 | 47 | 40 ↓ | 72 | 70 | 68 ↓ |

# ترتيب البلدان بحسب المؤشرات البديلة الخاصة بتنسيق المفاوضة

## (المرتبة المنخفضة تعني ارتفاع درجة التنسيق)

| البلد | منظمة التنمية والتعاون الإقتصادي 1997-1 | | | منظمة التنمية والتعاون الإقتصادي 1997-2 | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | 1980 | 1990 | 1994 | 1980 | 1990 | 1994 |
| أستراليا | 3 | 1 | 14 | 7 | 5 | 15 |
| النمسا | 3 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 |
| بلجيكا | 3 | 1 | 1 | 10 | 10 | 9 |
| كندا | 17 | 17 | 16 | 18 | 17 | 16 |
| الدنمارك | 3 | 8 | 5 | 4 | 5 | 6 |
| فلندا | 2 | 4 | 4 | 7 | 5 | 6 |
| فرنسا | 8 | 8 | 5 | 13 | 10 | 9 |
| ألمانيا | 8 | 8 | 5 | 1 | 1 | 1 |
| إيطاليا | 15 | 14 | 5 | 15 | 15 | 4 |
| اليابان | 17 | 17 | 16 | 1 | 1 | 1 |
| هولندا | 8 | 8 | 5 | 10 | 10 | 9 |
| نيوزيلندا | 8 | 16 | 16 | 15 | 17 | 16 |
| النروج | 8 | 1 | 1 | 4 | 4 | 4 |
| البرتغال | 15 | 1 | 5 | 13 | 10 | 9 |
| إسبانيا | 3 | 8 | 5 | 10 | 10 | 9 |
| السويد | 1 | 1 | 5 | 4 | 5 | 9 |
| سويسرا | 8 | 8 | 5 | 7 | 7 | 6 |
| المملكة المتحدة | 8 | 14 | 14 | 15 | 16 | 16 |
| الولايات المتحدة | 17 | 17 | 16 | 18 | 17 | 16 |

تغيّر مع مرور الوقت

وقت مستقرّ

المتوسّط أو الأكثر ارتفاعًا؟

الأكثر انخفاضًا أو الأكثر ارتفاعًا؟

# النقابات العمّالية وأصحاب العمل والحكومات والإقتصادات...

- الإقتصاد المغلق
- الإقتصاد المفتوح
- الإقتصاد التنافسي
- الإقتصاد الإحتكاري
- الإقتصاد النامي (الدخل المنخفض والمتوسط)
- الإقتصاد المتقدّم
- حكم الفرد الواحد أو الديمقراطية

# ما هي "الحكومة"؟
# (فرضية التماسك)

| | حكومة اليسار | حكومة اليمين |
|---|---|---|
| النقابات القوية | أداء جيّد | أداء سيء |
| النقابات الضعيفة | أداء سيء | أداء جيّد |

# 2ب. الصعوبات المنهجية (الآثار)

**الاقتصاد الصغري؟**

**الكلّي؟**

# آثار الإقتصاد الكليّ (1)

## على العمّال

- الأجور/ الحدّ الأدنى للأجور
- ساعات العمل
- حراك الوظائف
- التدريب
- الأمن الإجتماعي
- المنافع الأخرى للعامل

## على الشركات

- التكاليف/ الإرباحية
- أنظمة الدفع
- الإنتاجية
- التكنولوجيا الجديدة
- نموّ الإستخدام
- الإستثمار العيني
- البحث والتطوير

# آثار الإقتصاد الكليّ

## مؤشرات فردية

- النمو الإقتصادي
- الإنتاجية الكلية
- التضخم
- نموّ تعويض الأجر
- تشتت الأجر
- عدم المساواة في الأجور
- عرض العمل
- معدّل الاستخدام
- البطالة

**إجراءات:**

- التخلّف
  - إستمرار البطالة
- تعديل السرعة
  - بالنسبة إلى صدمات الأجر الحقيقي

## مؤشرات المركّبة

- مؤشر أوكون (البطالة + التضخم)
- الإقتصاد المفتوح (البطالة + العجز)
- نوعية الوظيفة (الاستخدام – تشتت الأجر)
- النمو/ التضخم (تباطؤ إجمالي الناتج المحلي + التضخم)

**المرونة**

- فعالية البحث
  - نسبة الوظائف الشاغرة إلى البطالة
- مرونة الأجر الحقيقي الكليّ
  - بالنسبة إلى البطالة

# ما هو أثر ماذا على ماذا؟

إذن، أيّ من الآثار الثلاثين أو الأكثر على المؤشرات الصغرى والكليّة يتأتّى من التشكيلات الـ200 للنقابات وأصحاب العمل والحكومات وأنواع الاقتصاد؟

# 3. الآثار

# آثار الإقتصاد الكليّ على الأجور

- تختلف آثار النقابات على أداء الشركات وغالبًا ما تكون هذه الآثار غامضة ولكنّها تتمثّل في شكل عام بـ:
- الآثار على النوع الإجتماعي:
  - تؤثّر نسبة الربح المضافة على تكلفة الأجور على النساء أكثر من الرجال
  - يؤدّي ارتفاع نسبة الربح المضافة على التكلفة إلى سدّ الفجوة في الأجور بين الرجال والنساء ولكنّه يزيد من عدم المساواة في صفوف النساء العاملات
- يكون الأثر أكبر في حال:
  - تعدّد النقابات والمفاوضة المنفصلة (قفزة الضفدعة المعروفة بـleap frogging)
  - لا سيّما في منشآت العمل المحصورة بأعضاء النقابات (العضوية النقابية إلزامية)
- في شكل عام، من الممكن أن تُحدث النقابات مروحةً من الأجور تخدم مصلحة أعضائها ("نسبة الربح المضافة على التكلفة")
  - ولكن هل ذلك سيء؟ يعتمد ذلك على إجمالي آثار النقابات (أنظر الرسم البياني في الشريحة التالية)

**إذا كانت الأجور التنافسية تساوي 100 في غياب النقابات العمّالية، ماذا يحصل إذا كانت الأجور باللون الأحمر أكثر ارتفاعًا بـ20% من الأجور باللون الأزرق؟**

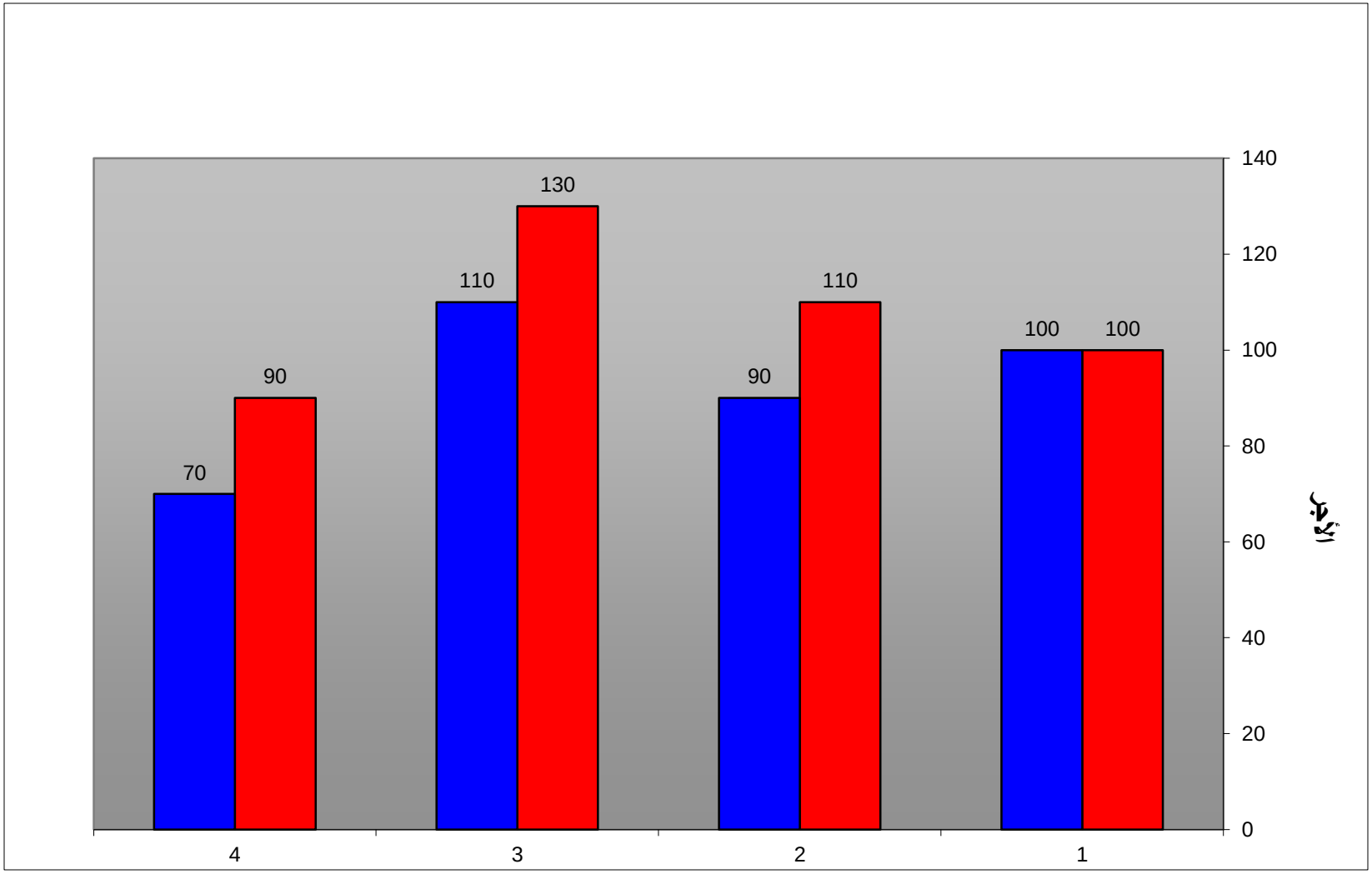

# الآثار
# (الإقتصاد الكليّ)

- يؤدّي تحسّن التنسيق في سوق العمل إلى خفض معدّ البطالة والحدّ من عدم المساواة في الأجور وتراجع عدد الإضرابات إلى النصف – و عدم تنسيق السيولة النقدية.
- إنّ آثار السيولة النقدية المنسقة والغير المنسقة متساوية من حيث نموّ الإنتاجية ومرونة الأجور
- لا تغيير على مستوى التضخم ومعدلات الاستخدام
- تغيّر في الأداء خلال السبعينيات والثمانينيات أمّا في التسعينيات فقد تراجع الأداء أو أصبح ضعيفًا جدًا

# الأداء قبل وبعد تحسين معايير العمل (متوسّط معدّلات النموّ، % )

| البلد | سنة الإصلاح | نمو إجمالي الناتج المحلي | | نمو التصدير | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | قبل | بعد | قبل | بعد |
| تركيا | 1986 | 601 | 2.7 | 16.1 | 8.1 |
| فيجي | 1987 | 9.8 | 5.8 | 14.3 | 6.7 |
| كوريا | 1987 | 10.7 | 8.6 | 15.6 | 6.9 |
| تايبي | 1987 | 9.6 | 6.9 | غير متوفر | غير متوفر |
| البرازيل | 1988 | 5.3 | 0.9 | 9.5 | 4.8 |
| تايلندا | 1992 | 10.7 | 8.2 | 17.3 | 13.2 |
| الأرجنتين | 1983 | 0.2- | 1 | 0.6 | 2.8 |
| الأوروغواي | 1985 | 7.6- | 4.4 | 2.7 | 6.8 |
| الفيليبين | 1987 | 1.3- | 4 | 2.4 | 7.2 |
| باناما | 1989 | 0.5- | 10.5 | 0.2 | 8.9 |
| فنزويلا | 1990 | 2.7 | 5.2 | 6.8 | 3.6 |
| جمهورية الدومينيكان | 1990 | 4.4 | 4.5 | 9.1 | 5.6 |
| الهندوراس | 1990 | 3 | 3.3 | 1.9 | 1.8 |
| غواتيمالا | 1992 | 4.1 | 4.1 | 5.6 | 8.6 |
| الإكوادور | 1979 | 7.1 | 1.3 | 0.4 | 2.3 |
| سورينام | 1991 | 1.7 | 0.6 | غير متوفر | غير متوفر |
| المعدّل | | 3.81 | 4.34 | 6.58 | 4.27 |

# العلاقة بين معايير العمل الأساسية والتجارة الدولية:
# دليل من منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية والبلدان الغير المنضوية في منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية

| مؤشر التجارة | تعريف | النتيجة |
|---|---|---|
| أداء التجارة | نموّ حصّة البلد من الصادرات في إجمالي التجارة العالمية (تُقاس كمجموع الصادرات وصادرات المواد الخام أو الصادرات الصناعية) 1980-1990. | ما من ترابط |
| الميزة التنافسية الظاهرة | مؤشر عن الميزة التنافسية يُقاس في 71 قطاع على أساس أداء التجارة الخارجية في هذه القطاعات. | ما من أثر على نمط الميزة التنافسية الظاهرة. تعتمد الميزة التنافسية في شكل كبير على وفرة عوامل الإنتاج والتكنولوجيا. |
| أسعار التجارة | أسعار استيراد الأقمشة في الولايات المتحدة من البلدان الأخرى المنضوية في منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية والغير المنضوية فيها. | ما من أثر على أسعار الحدود في الولايات المتحدة للأقمشة عينها المستوردة من مختلف البلدان. كذلك، يخضع استيراد الولايات المتحدة للأقمشة من بلدان منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية التي تعتمد "معايير عالية"إلى "مزاحمة" من جانب البلدان الغير التابعة للمنظمة والتي تعتمد "معايير منخفضة". |
| تحرير التجارة | التغيّر في التعريفات والقيود النوعية على التجارة، 1980-1990. | ترابط إيجابي مع تحرير التجارة. |
| الاستثمارات الأجنبية المباشرة | تدفّق إستثمارات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى البلدان الغير المنتمية إلى المنظمة، 1975- 1993. | لا يشكّل تراجع معايير العمل عاملًا اساسيًا في قرارات الاستثمار في الشركات التابعة إلى منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية. |
| مناطق معالجة الصادرات | الشركات الواقعة في منطقة محددة والتي تقدّم إمتيازات ذات صلة بسياسات الحكومة. | إذا أسست ستّة بلدان فقط من أصل البلدان الـ73 مناطق لمعالجة الصادرات، تشير البراهين إلى أنّ الحكومة ستحاول من تلقاء ذاتها فرض القيود على حريّة التجمّع وحقّ المفاوضة الجماعية. وهذا ما حصل في بنغلاديش وجامايكا وسريلانكا وباكيستان وباناما وتركيا. |

## أداء الإقتصاد الكليّ وحريّة تكوين الجمعيات

| مؤشر الأداء | العلاقة |
|---|---|
| إجمالي الناتج المحلي للفرد الواحد، 1990 | ضعف في تكوين الجمعيات |
| نمو الإنتاجية، 1973-1992 | ضعف في تكوين الجمعيات |
| نموّ الأجر الحقيقي | غياب الجمعيات |

# المفاوضة الجماعية مقابل التأمين

يكمن مصدر القلق الأساسي حيال مستقبل الأجور في انفتاح البلد على التجارة الدولية وعملية العولمة (ومؤخرًا، الأزمة المالية).

يميل العمّال إلى تجنّب المخاطر أي أنهم ينفرون من المقالق الخاصة بمستقبل الأجور ما يعني أنّهم يتحمّسون إلى شراء تأمين على خطر الأجور. لا يتمّ تقديم هذا النوع من التأمين بصورة شخصية.

**هل من الممكن أن تشكّل مختلف مؤسسات سوق العمل التي نجحت في الخفض من غموض مستقبل الأجور بدائل ناجعة؟**

تتمثّل البلدان الأكثر عرضة للمخاطر الخارجية (التي يعكسها حجم التجارة) بـ:

- زيادة تركيز أنظمة المفاوضة الجماعية،
- زيادة الضغط على هيكلية الأجور،
- زيادة منافع البطالة (نسبة استبدال الدخل) وارتفاع الحدّ الأدنى للأجور (بالنسبة إلى معدّل الأجور).

# ما هي الخلاصة؟

**هل يتراجع الأداء الإقتصادي كلّما ازدادت المفاوضة الجماعية؟**

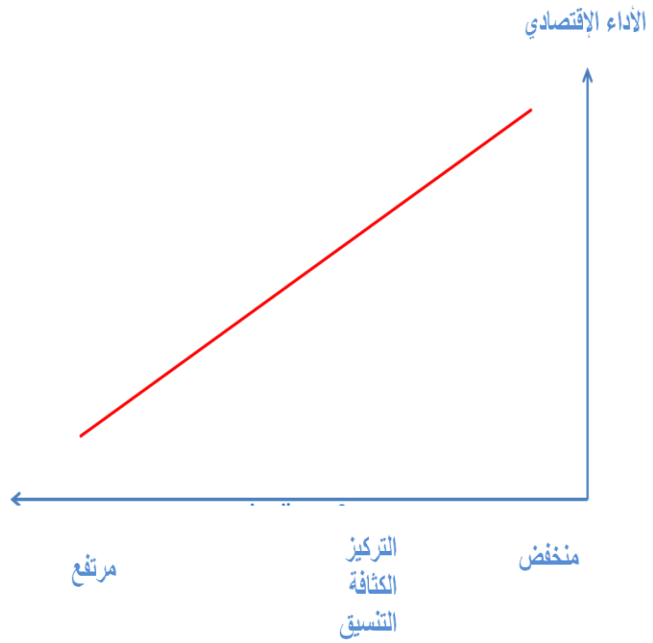


**يتّخذ الأداء اتجاهات مختلفة كلّما ازدادت المفاوضة الجماعية**

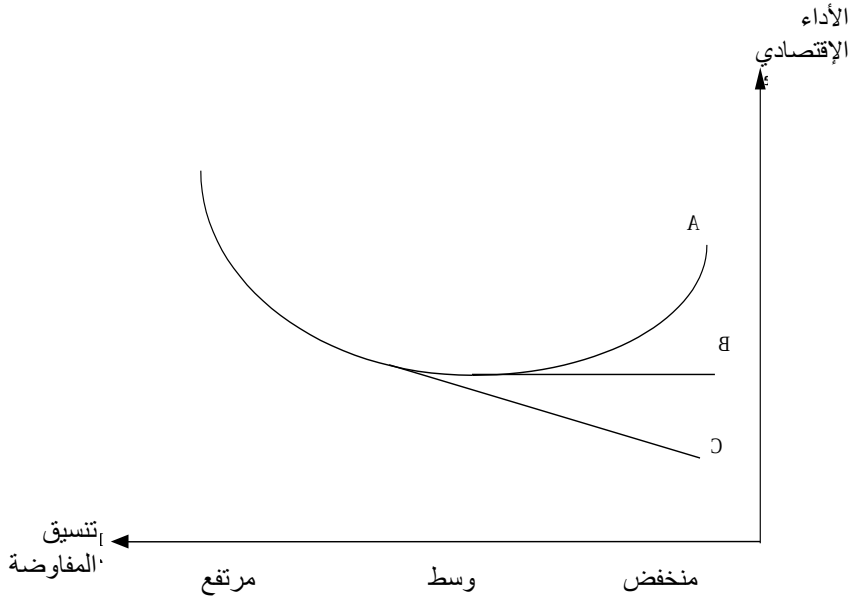

# البحوث المستقبلية

- تدعو الحاجة إلى النظر في الفوارق النقابية/ الغير النقابية والآثار الغير المباشرة للمفاوضة الجماعية مقابل مكاسب وخسائر الكفاءة والي تنعكس:

  – على مستوى الاقتصاد الكليّ: الأثر الإيجابي (خفض التضخم) والأثر السلبي (ارتفاع نسبة البطالة)
  – على مستوى الاقتصاد الصغري: آثار إيجابية للبعض (توظيف بأجور مرتفعة) وسيئة للبعض الآخر (إنخفاض الأجور والبطالة)

- عكس السببية (لا سيّما فيما يختصّ بالعولمة والأزمات الإقتصادية):
  – لا تؤدّي النقابات إلى انفتاح البلد على التجارة وهشاشته في وجه الصدمات بل هي نتيجة هذا الانفتاح وهذه الهشاشة.

**مؤتمر صحفي لديميتريس داسكالوبولوس،**
**رئيس مجلس الإدارة**
**في إتحاد الشركات اليونانية**

**16 نوفمبر/ تشرين الثاني 2010**

" يبدو أنّ تحقيق الأهداف المالية التي صرّح عنها صندوق النقد الدولي والاتحاد الأوروبي في العام 2010 و2011 يتأرجح ما بين الشكّ والاستحالة... في حال أدّت وثيقة التفاهم إلى بروز تقسيمات وطنية، يُصبح التغيير مستحيلًا والإفلاس حتمية... إنّ الاتفاقات الجماعية ناجعة، وهي الطريقة الأنسب لتفادي الصراع. لنسمح للشركات والعمّال بالتواصل فيما بينهم وإيجاد الحلول الخاصة بهم. إننا ندعم هذا المبدأ الذي استقيناه من أوروبا وليس من أمريكا اللاتينية حيث يتعرّض العمّال للجلد. والعالم أجمع يحسد أوروبا على نظام الحماية الإجتماعية السائد فيها".

**يا للسخرية؟**

**مايو/أيار 2012**

" علينا أن نطيح بالقانون الجديد الذي يفرض خفض الحدّ الأدنى للأجور بنسبة 22 في المائة".

# شكرًا